ارتفاع مبيعات التجزئة يشير إلى اتجاه الاقتصاد نحو نمو مستدام

«الكويتية - الصينية»: الاقتصاد الصيني يستعيد عافيته بعد طول انتظار

■ **المحفزات الاستثمارية هي الحل الصيني للخروج من التباطؤ الاقتصادي**

■ **ارتفاع مبيعات التجزئة للشهر الخامس على التوالي وزيادة ثقة المستهلكين**

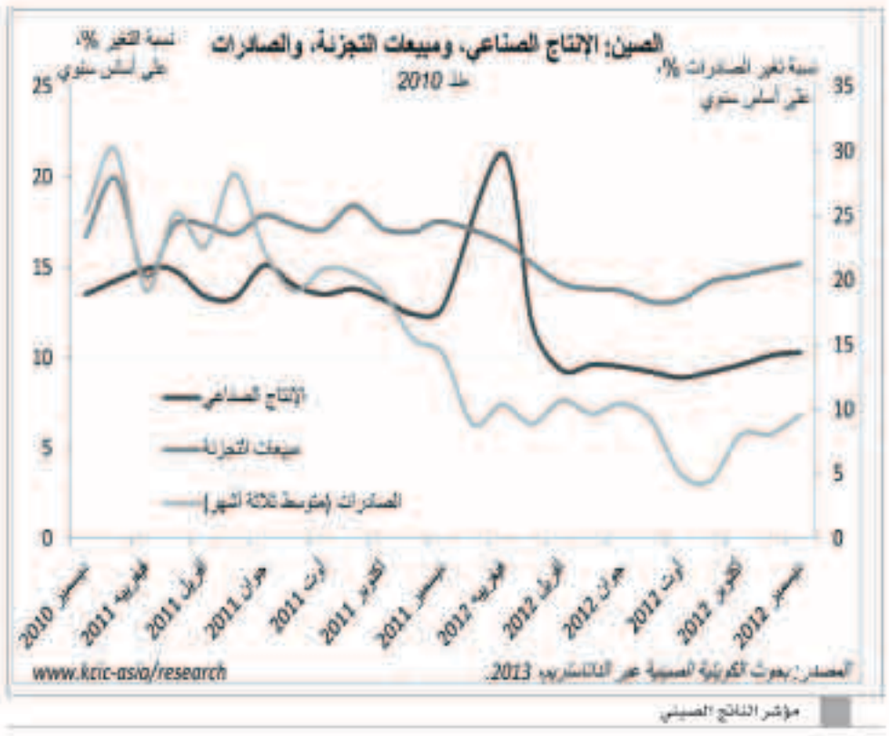

مؤشر الناتج الصيني

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية لقد أعلنت الصين مؤخرا عن البيانات المنتظرة لناتجها المحلي الإجمالي للربع الأخير من 2012، والتي أظهرت أن الاقتصاد الصيني عاد فعلا للتعافي.

وأضاف التقرير فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من 2012 بنسبة 7.9في المئة على أساس سنوي، وهي زيادة كبيرة عن المعدل المنخفض الذي استمر لثلاثة أشهر والذي بلغ 7.4في المئة على أساس سنوي في الربع الثالث من 2012. وعلى الرغم من تحسن الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير، لم يتعدى نمو العام الماضي متوسط النمو الذي حققه الاقتصاد الصيني في عام 2011 حين بلغ 9.3في المئة على أساس سنوي.

وتابع يعود السبب للنمو المنخفض نسبياً للاقتصاد الصيني في الفصول الثلاثة الأولى من العام 2012 إلى عدة عوامل أبرزها تضرر الصادرات الصينية من تباطؤ الطلب العالمي، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى، تأثر الاقتصاد المحلي أيضا بانخفاض أرباح الشركات، وضعف القطاع الاستهلاكي. ولهذا، يأتي الانتعاش الصيني في وقت غير متوقع حيث لا يزال النمو العالمي يشهد فيه تباطؤا. فجاء هذا التحسن بسبب توسيع السياسة النقدية وزيادة الإنفاق المالي، وخصوصاً على مشاريع البنية التحتية.

وقد نجحت المحفزات الحكومية في رفع النشاط الصناعي. ففي ديسمبر ارتفع الإنتاج الصناعي للشهر الرابع على التوالي، إلى 10.3 في المئة على أساس سنوي، من 10.1في المئة على أساس سنوي في الشهر السابق، بفضل ارتفاع الاستثمارات المحلية، وزيادة الطلب الخارجي، الذي دلت عليه أرقام الصادرات. وعلى الرغم من ارتفاعها في الفترة الأخيرة، لا تزال الصادرات متذبذبة جداً، مما يشير إلى أن الأوضاع الخارجية لا تزال تشكل خطراً على تعافي الاقتصاد. وكان الحدث الرئيسي للربع الرابع من العام السابق هو الارتفاع الكبير في مبيعات التجزئة، التي أحرزت نمواً للشهر الخامس على التوالي في ديسمبر. وهذه إشارة قوية على عودة ثقة المستثمرين في الاقتصاد، كما بينت الأسواق الصينية، بالرغم من انخفاض الثقة في مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي، والقلق الذي تسببه الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي.

وفي الرسم البياني، يمكننا الناتج المحلي الإجمالي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد – معدّل للتضخم أو الانكماش. ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ومنها التي يتبعها مكتب الإحصاء الوطني في الصين، وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، الذي يقيس الناتج على حسب القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي: القطاع الأولي أو قطاع الإنتاج، والقطاع الثانوي أو القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، أو بطريقة الإنفاق، الذي يتضمن الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات.

ويُعد كل من الإنتاج الصناعي، وهو مؤشر جيد للقطاع الصناعي الذي يمثل 45في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ومبيعات التجزئة، وهي مؤشر جيد لقطاع الخدمات الذي يمثل 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي كذلك، مؤشران دقيقان للنمو الاقتصادي، حيث يمثلان أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي عند قياسه بطريقة القطاعات. وعند قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، تعكس مبيعات التجزئة والصادرات جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي. وبشكل عام، من الممكن توقع الناتج المحلي الإجمالي، على المدى القصير، من خلال تحليل المؤشرات السابق ذكرها.

والمحفزات الاستثمارية هي الحل الصيني المعتاد للتباطؤ العالمي، مع التركيز على تطوير البنية التحتية. وباعتمادها على الاستثمارات، تبتعد الصين عن مخاطر التباطؤ العالمي، وهي المخاطر الرئيسية على المدى القصير، ولكنها في الوقت ذاته تزيد من مخاطر الإفراط في الاستثمار على المدى المتوسط. وبالرغم من أن هذا النموذج غير مستدام على المدى الطويل، إلا أنه غير مكلف على المدى القصير. ومن المتوقع أن يواصل القطاع الصناعي انتعاشه الحالي، في حالة لم تشهد الاقتصادات المتقدمة انهياراً. إلا أن البرنامج يركز حالياً على انتعاش الاقتصاد المحلي، بدلاً من النشاطات الصناعية المرتبطة بالتصدير، والتي تمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد المتنامي.

وعلى الرغم من الأوضاع الخارجية الضعيفة، إلا أن أداء الاقتصاد المحلي جيداً. وزاد نمو مبيعات التجزئة للشهر الخامس على التوالي، وهي أطول مدة منذ أكثر من عقد، مما يعني أن وضع الاستهلاك الشخصي جيد. ومن المتوقع أن يؤدي نمو بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستهلكين إلى نمو أرباح الشركات في القطاع الاستهلاكي، مما يوفر دعماً للسوق الصيني. وبشكل عام، لا تزال المؤشرات الاقتصادية الأساسية تسير في اتجاه الانتعاش في ديسمبر، مما يعني أن من المحتمل أن يستمر التحسن خلال الجزء الأول من عام 2013. ونتوقع أن يؤثر هذا الاتجاه بشكل إيجابي على صادرات السلع الرأسمالية والمواد الخام من اقتصادات آسيوية أخرى، مما يبقي الشركات المنفتحة على التجارة الآسيوية في حالة جيدة خلال الأشهر الأولى من عام 2013.

■ **نمو الناتج المحلي خلال الربع الأخير بنسبة 7.9 في المئة**

شركة مشاريع الخليج العقارية تضاعف أرباحها في 2012

عقدت شركة مشاريع الخليج العقارية اجتماع مجلس الإدارة و الذي أقر فيه البيانات المالية لسنة 2012، حيث أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب محمد النوري رغم الظروف الاقتصادية و السياسية الراهنة إلا أن الشركةحققت أرباح غير متوقعة مقارنة بالسنوات الماضية حيث ربح 2011 هو 748 دينارا كويتيا و ربحية السهم 0.01 فلس و ربح 2012 هو 155.605 دينار كويتي و ربحية السهم 1.73 فلس، و الذي ساعد على ارتفاع القيمة الربحية بهذا الشكل الملحوظ هو حرص الإدارة التنفيذية على تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية المالية والتشغيلية للشركة.

محمد النوري

وقد أضاف النوري أنه قد تم اعتماد البيانات المالية للشركة و تم اعتماد الخطة العامة للشركة لعام 2013، التي ستساهم في رفع مستوى أداء الشركة لتحقيق أعلى معدل ربحية.

«إينوك الإماراتية» تستبدل النفط الإيراني بإمدادات قطرية

«رويترز» – قالت شركة بترول الإمارات الوطنية «إينوك» في بيان امس إنها بدأت استيراد المكثفات من قطر وإنها تتطلع لمزيد من البدائل لإحلال إمدادات النفط الإيرانية الخاضعة لعقوبات. وقالت الشركة إنها ستواصل تقييم المصادر الجديدة المحتملة في المنطقة والعالم بحثا عن بدائل اقتصادية من أجل تلبية الطلب المحلي. وأضافت أن ذلك يأتي في ظل التأثيرات المستمرة لتذبذب سعر النفط على النتائج المالية وتنامي الطلب على المنتجات البترولية ونقص واردات المكثفات من إيران بسبب العقوبات الاقتصادية وبهدف تعزيز قدرات التكرير المحلية. وكانت إينوك أكبر مشتر للمكثفات الإيرانية في 2012 رغم تشديد العقوبات الغربية.

ارتفاع النقد في سلطنة عمان بنسبة 14.7 في المئة

مسقط – «كونا» – اظهرت احصاءات عمانية رسمية نشرت امس ان عرض النقد بمعناه الضيق الذي يتضمن النقد خارج الجهاز المصرفي زائد الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية ارتفع بنسبة 14.7 في المئة ليصل الى 3680.6 مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر 2012.

وذكرت الاحصاءات الاقتصادية العمانية ان شبه النقد الذي يتكون من جميع انواع الودائع بالعملة المحلية والعملة الأجنبية فيما عدا الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية فقد زاد بنسبة 9.1 في المئة ليصل إلى 8. 7275 مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر 2012 من 1. 6666 مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر 2011.

مصرف الإمارات: عرض النقد يرتفع إلى 867.5 مليار درهم

مصرف الإمارات المركزي

ارتفع عرض النقد «ن2» الذي يحتوي «ن1» زائدا الودائع شبه النقدية» مجموع الودائع لأجل والودائع الادخارية للمقيمين بالدرهم والتأمينات التجارية بالدرهم وودائع المقيمين بالعملات الأجنبية» .. نسبة 7 . 2 في المئة من 7 . 844 مليار درهم في نهاية شهر أكتوبر عام 2012 إلى 5 . 867 مليار درهم نهاية شهر نوفمبر من نفس العام نفسه.

وأوضح المصرف المركزي الاماراتي في بيان امس أن عرض النقد» ن3» الذي يحتوي» ن2 زائدا الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي»..ارتفع نسبة 6 . 1 في المئة من 7 . 1.079 مليار درهم في نهاية شهر اكتوبر إلى 4 . 1.097 مليار درهم في نهاية شهر نوفمبر من نفس العام.

وبين المصرف أن عرض النقد» ن0» الذي يحتوي على النقد المتداول إضافة لمجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك.. انخفض نسبة 9 . 0 في المئة من 2 . 57 مليار درهم في نهاية شهر أكتوبر 2012 إلى 7 . 56 مليار درهم في نهاية شهر نوفمبر 2012. وأشار إلى أن عرض النقد» ن1» «النقد المتداول زائدا الودائع النقدية أي الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب لدى البنوك»..انخفض نسبة 1 . 0 في المئة من 8 . 293 مليار درهم في نهاية شهر أكتوبر إلى 6 . 293 مليار درهم في نهاية شهر نوفمبر من عام 2012.

وأضاف أن الودائع لدى البنوك العاملة في الدولة ارتفعت خلال شهر نوفمبر من عام 2012 نسبة 8 . 1 في المئة لتبلغ 9 . 1.182 مليار درهم وذلك نتيجة ارتفاع ودائع المقيمين وغير المقيمين في الدولة بنفس النسبة تقريباً..بينما ارتفعت القروض المصرفية والسلف» صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة والمشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة» نسبة 4 . 0 في المئة وبلغت 3 . 1.107 مليار درهم..كما ارتفع إجمالي الأصول المصرفية نسبة 9 . 1 في المئة وبلغ 9 . 1.795 مليار درهم في نهاية شهر نوفمبر من عام 2012.

■ **ارتفاع الودائع خلال شهر نوفمبر بنسبة 1.8 في المئة**

وخلال الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2012 .. ارتفع عرض النقد» ن2» نسبة خمسة في المئة..كما ارتفعت القروض المصرفية والسلف نسبة 4 . 3 في المئة بينما سجلت ودائع العملاء لدى البنوك ارتفاعا بنسبة 6 . 10 في المئة نتيجة ارتفاع ودائع غير المقيمين في الدولة نسبة 3 . 20 في المئة وارتفاع ودائع المقيمين نسبة 4 . 9 في المئة والتي تمثل 6 . 88 في المئة من اجمالي الودائع في نهاية شهر نوفمبر من عام 2012.

عودة معدل الزيادة السنوية في اسعار البيع والإيجار

تقرير: أداء سوق العقارات في دبي عند أعلى مستوى منذ 2008

دبي – «كونا» – قال تقرير «استيكو للخدمات العقارية» ان سوق العقارات ذات الجودة العالية بامارة دبي انهى العام 2012 بأداء قوي أسهم في عودة معدل الزيادة السنوية في أسعار البيع والإيجار للوحدات العقارية عند أعلى مستوى منذ 2008.

واوضح التقرير الذي صدر امس ان أسعار البيع شهدت ارتفاعا بمعدل 23 في المئة للفلل و14 في المئة للشقق في 2012 مقارنة بسنة 2011 في حين شهدت الإيجارات ارتفاعا بمعدل 17 في المئة خلال نفس الفترة لأنواع الوحدات السكنية كافة.

وقال المدير التنفيذي لشركة «استيكو» جون ستيفنز ان السوق العقاري في دبي شهد نشاطا ملحوظا خلال النصف الثاني من 2012 افضل مما كان متوقعا من حيث الأسعار ونشاط المعاملات ونسب الإشغال إلى جانب المشاريع الجديدة التي تم اطلاقها في نفس الفترة.

واضاف ستيفنز «على ضوء التوضيحات الأخيرة للمصرف المركزي الإماراتي بانه لن يفرض اية قيود في الوقت الحاضر على البنوك بتحديد سقف القروض العقارية مقابل القيمة بالنسبة للأفراد واستمرار العمل بالنسب الحالية لقيمة القرض مقابل القيمة فإن «استيكو» تتوقع ان يستمر النمو في سوق بيع العقارات خلال 2013».

ارتفاع أداء عقارات دبي

وتوقع ان يشهد السوق تحولا في حال استمرار الطلب بهذا المعدل الجيد من حال سيطرة المستأجرين إلى سيطرة الملاك في ادارة العقارات لا سيما في فئات العقارات ذات الجودة العالية والمدارة بشكل جيد».

وذكر تقرير «استيكو» أن اسعار بيع الشقق والفلل ارتفعت في الربع الاخير من 2012 بشكل كبير مدفوعة بتنامي الثقة في سوق دبي وتحسين شروط التمويل مشيرا الى ان السوق شهد تنامي ظاهرة مشترين لوحدات عقارية إما للسكن الذاتي او للاستثمار عن طريق التأجير. واظهر ان مناطق الينابيع وجزر جميرا والمرابع العربية جاءت على رأس القائمة بالنسبة لأسعار بيع الفلل مرتفعة بنسبة 38 و28 و27 في المئة على التوالي خلال الربع الأخير مقارنة بنفس الفترة من عام 2011 فيما بلغ سعر المتر المربع في هذه المناطق 700. 9 و400. 12 و270. 10 دراهم على التوالي.

وارتفعت أسعار بيع الشقق في نخلة جميرا بنسبة 27 في المئة إلى 100. 15 درهم للمتر المربع في حين ارتفعت بنسبة 23 في المئة في منطقة «ذي غرينز» إلى 25. 10 للمتر المربع وبنسبة 18 في المئة في دبي داون تاون إلى 14 الف درهم للمتر الربع.

ولفت التقرير إلى أن سوق الإيجارات السكنية شهد أيضا نموا ملحوظا في المشاريع العقارية في دبي كافة باستثناء منطقة انترناشونال سيتي مشيرا إلى ان زيادة الاستفسارات وارتفاع الطلبات أسهم في نمو اسعار الإيجارات بنسبة سبعة في المئة للشقق وخمسة في المئة للفلل خلال الربع الأخير من 2012.

وحول معدلات العرض والطلب بين التقرير أن دبي تواصل الاستفادة من أزمة اليورو وأحداث الربيع العربي بحكم مناخ الاستقرار والظروف الاقتصادية الجيدة التي تتمتع بها والتي تسهم عادة في استقطاب السياح والمستثمرين. واشار إلى أن معدل الاستفسارات من ذوي الميزانيات المتوسطة والعالية قد ارتفعت وان الكثير من المناطق المعروفة قد شهدت تناقصا في الوحدات المطروحة نتيجة للاقبال عليها خلال العام.

المستثمرون توقفوا عن البيع والشراء

بورصة مصر تخسر 7.8 مليارات جنيه في دقائق بعد «الاشتباكات الدامية»

«رويترز» – أدت الاحتجاجات وأعمال العنف الدامية التي شهدتها مصر في عطلة نهاية الاسبوع إلى هبوط سوق المال امس وخسرت الأسهم نحو ثمانية مليارات جنيه من قيمتها السوقية خلال أول 15 دقيقة من التداول.

وتركزت المبيعات على المصريين والعرب بينما أقبل الأجانب على الشراء حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان. وهبط المؤشر الرئيسي لبورصة مصر 1.65 في المئة الى 5595.9 نقطة والثانوي 2.4 في المئة الى 457.76 نقطة. وفقدت الأسهم 7.8 مليار جنيه «1.2 مليار دولار» من قيمتها السوقية لتصل الى 373.866 مليار جنيه.

وأوقفت البورصة تداول 30 سهما أبرزها هيرميس وسوديك وبايونيرز لمدة نصف ساعة بعد هبوطها بأكثر من خمسة في المئة. وقال محسن عادل العضو المنتدب لشركة بايونيرز لإدارة صناديق الاستثمار«رغم أحداث الجمعة والسبت إلا أن هناك محاولة لاقتناص الصفقات من السوق حتى الآن عند المستويات السعرية الحالية.»

وكشفت الذكرى الثانية للخامس والعشرين من يناير عمق الخلاف بين الإسلاميين ومعارضيهم من العلمانيين.

وتفجرت معارك في شوارع مدن من بينها القاهرة والاسكندرية والسويس وبورسعيد خلفت أكثر من 40 قتيلا. واشعل اشخاص النار في مبنيين حكوميين على الاقل كما جرى احراق مكتب يستخدمه حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين.

وهبطت أسهم بايونيرز 6.03 في المئة وسوديك 5.7 في المئة وطلعت مصطفى 3.8 في المئة وأوراسكوم للاتصالات 3.5 في المئة. وقالت مصادر أمنية وطبية إن 32 شخصا قتلوا في اعمال عنف في مدينة بورسعيد الساحلية المصرية بعد ان اصدرت محكمة للجنايات يوم السبت قرارا بإحالة أوراق 21 متهما إلى المفتي تمهيدا للحكم بإعدامهم.

وادين المحكوم عليهم في قضية مقتل أكثر من 70 من مشجعي النادي الأهلي القاهري بعد مباراة في كرة القدم باستاد بورسعيد مع مضيفه فريق النادي المصري قبل حوالي عام. وقال عادل «نقص السيولة وانخفاض قيم التداولات تمثل عائقا أمام تفاقم المبيعات خلال جلسة اليوم.»

وأقبل المتعاملون الأجانب على اقتناص الأسهم المصرية خلال معاملات يوم الأحد مقابل بيع وتسييل من قبل المصريين. وقال كريم عبد العزيز رئيس صناديق الاسهم في الاهلي لإدارة صناديق الاستثمار «لا نقوم بالبيع أو الشراء في السوق الآن. نحن ننتظر حتى نرى ما يمكن حدوثه في الأيام المقبلة وهل سيتم امتصاص غضب الشارع أم سيتفاقم الوضع حتى نستطيع اتخاذ القرار الصواب.»